حصاد 2021 في السودان: تحوّلات سياسية كبرى، وأزمات اقتصادية طاحنة، وغياب أفق الحل

جمال الدين علي محمد

ودع السودان العام 2021 وهو في أسوء حالاته السياسية والإقتصادية والأمنية. هذا البلد الذي تمر عليه الذكرى السادسة والستون لاستقلاله في الأول من يناير كانون الثاني عام 1956 والذكرى الثالثة للإنتفاضة الشعبية التي أطاحت بحكم الرئيس البشير الذي حكم البلاد ثلاثين عاماً. كان الشعب يحلم بالتغيير وبالحرية والسلام والعدالة. ولكن حصاد العام 2021 في السودان لم يكن إلا مزيداً من خيبات الأمل والخذلان من اداء الحكومة الانتقالية. فالإحتجاجات الشعبية ماتزال تخرج بشكل شبه

> حصاد العام 2021 في السودان لم يكن إلا مزيداً من خيبات الأمل والخذلان من اداء الحكومة الانتقالية.
> فالإحتجاجات الشعبية ماتزال تخرج بشكل شبه يومي في العاصمة الخرطوم والمدن السودانية الأخرى. وسط ضائقة معيشية طاحنة وإرتفاع معدلات الفقر

يومي في العاصمة الخرطوم والمدن السودانية الأخرى. وسط ضائقة معيشية طاحنة وإرتفاع معدلات الفقر، حيث يقدر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية أن 16 مليون شخص من الشعب السوداني يعيشون تحت خط الفقر..فما هي مؤشرات حصاد العام 2021 في هذا البلد الغني بالثروات والمتعدد الثورات؟

أزمات سياسية متلاحقة

في 10 فبراير/ شباط 2021, أدت حكومة الفترة الإنتقالية الثانية القسم أمام رئيس مجلس السيادة الفريق أول ركن عبد الفتاح البرهان, ورئيس الوزراء عبدالله حمدوك, لتصبح الوزارة الثانية في عمر الثورة السودانية التي نجحت في إزاحة الرئيس السابق عمر البشير في أبريل/ نيسان 2019. وأثار تشكيل هذه الحكومة الجديدة، والتي استمر النقاش حولها شهورا طويلة، الكثير من التساؤلات، أهمها: هل ستنجح في التصدي للأزمات التي تواجه السودان؟ هل ستنجح في إدارة الأزمة الاقتصادية على أسس مهنية، أم ستواجه بمعضلة بناء التوافق بين الأطراف السياسية المتعددة؟ ولكن تشكيل الحكومة لم يغير شئ في واقع البلاد السياسي والاقتصادي والأمني فاشتدت وتيرة المظاهرات والمواجهات بين المحتجين والقوات النظامية التي أصبحت تشاهد بشكل يومي وكثيف في الطرقات الرئيسية وحول المقار الحكومية والمرافق الإستراتيجية.

جاءت أبرز الاحداث خلال شهر أكتوبر/ تشرين الأول 2021، حيث زحفت اعداد كبيرة من المحتجين في السودان نحو مبنى القصر الجمهوري بالعاصمة الخرطوم، ووقعت اشتباكات عنيفة بين المتظاهرين وقوات الأمن، أسفرت عن سقوط قتلى وجرحى من الطرفين. وقامت قوات الأمن السودانية بتأمين مبنى مجلس الوزراء والقصر الجمهوري والمنطقة المحيطة بهما، تحسباً لحدوث أعمال شغب.

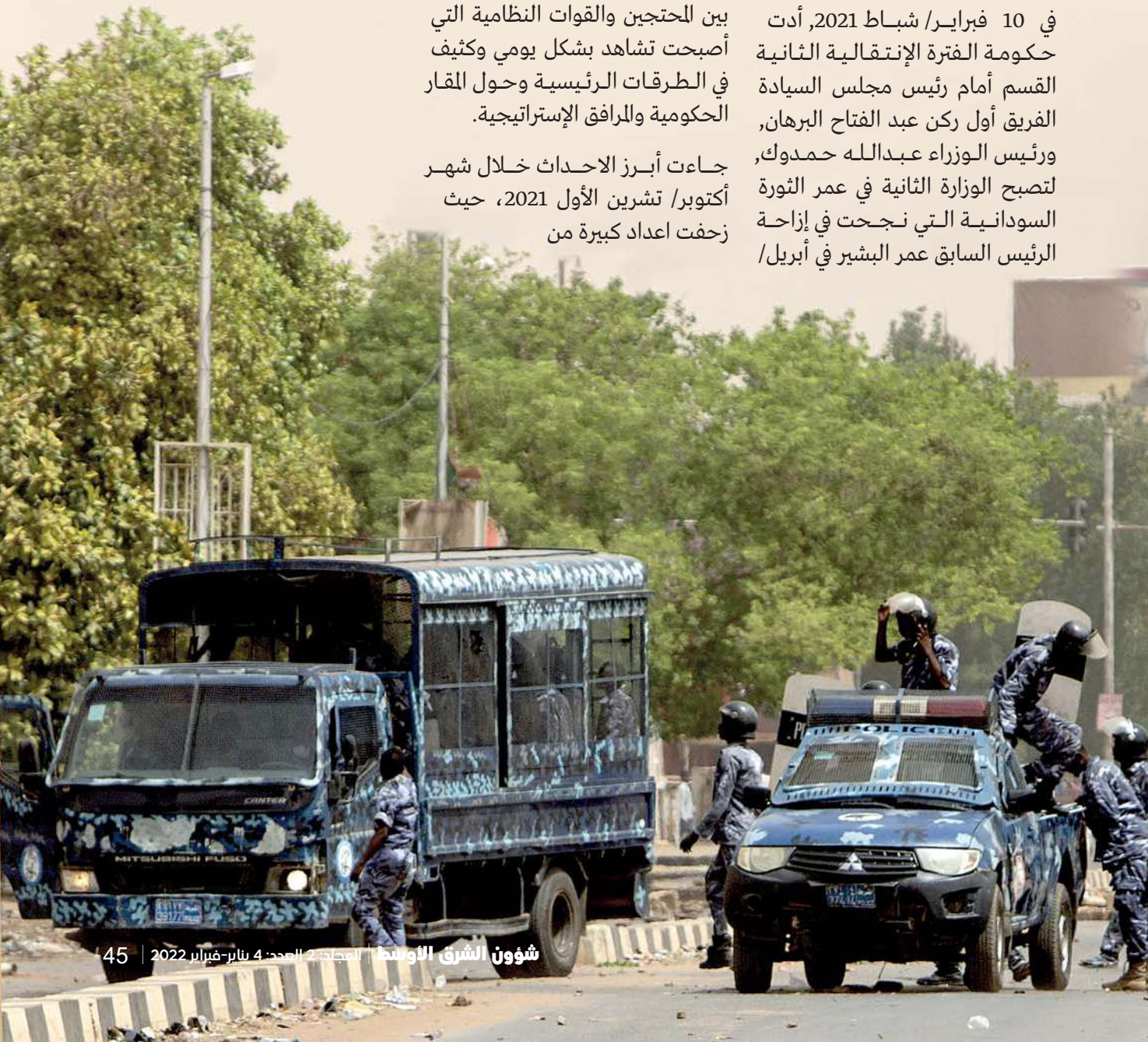

ولكن مجموعات كبيرة من المتظاهرين أستطاعت الوصول إلي بوابات القصر الجمهوري والإعتصمام أمام القصر في يـوم 16 أكـتـوبـر/ تشرين الأول 2021، مـطـالـبـة بـحـل الـحـكـومـة وتـوسـيـع قـاعـدة المشاركة السياسية وحـل لـجـنـة إزالـة الـتـمـكـين. هـذا الإعـتـصام الـذي قـادتـه مـجـمـوعـة منشقة من تجمع "الحرية والتغيير" تـحت أسم "الـحـريـة والـتـغـيـير- مجموعة الميثاق الوطني".

بعـد هـذه الـتـطـورات، قـرر مـجـلس وزراء السودان بـرئـاسـة عـبـد الـلـه حـمـدوك، تشكـيـل "خـلـيـة أزمـة" مشتركة من جميع الأطراف، لمعالجة الأوضاع في البلاد، والالتزام بالتوافق العاجل على حلول عملية تستهدف تـحصين وحـمـايـة واستـقـرار ونـجـاح الـتـحـول المدني الـديـمـقـراطي في السودان.

في 25 أكتوبر/ تشرين الأول أعلن قائد الـجـيش الـفـريق أول عـبـد الـفـتـاح البرهـان حـل مـجـلسي السيـادة والوزراء, وتعليق بعض بنود الوثيقة الدستورية. وتم إعتقال 5 من وزراء حكومة الفترة الإنتقالية وعضو من مجلس السيادة وعدد من قيادات أحـزاب "الـحـريـة والـتـغـيـير- المجلس المركزي" التي كانت تشكل الحاضنة السياسية لـحكومة حمدوك، كما وضع رئـيـس الـوزراء قـيـد الإقـامـة الجبرية في منـزله بعد إعتقالة لمدة يومين.

وصفت هذه الاجراءات التي قال عنها القائد العام بانها إجراءات من أجل تصحيح مسار الثورة، بانها إنقلاب على الـحـكـومـة المدنـيـة، ولـكـن مـع إنـقـسام الشارع السوداني حـول تفسيرات هذه القرارات ظل الشارع في حـراكـه وإشـتـدت حـركـة الإحتجاجات والمواجهات وارتفع عدد الـقـتـلى والـجـرحـى في صفـوف المتظاهرين والقوات النظامية.

في 21 نوفمبر/ تشرين الثاني تم توقيع إتـفـاق سياسي بين الـقـائـد الـعـام للقوات المسلحة عبد الفتاح البرهان ورئيس الوزراء عبدالله حمدوك, عاد الأخير على إثـره الى مـزاولـة مـهـامـه رئيساً لـلـوزراء, وجاء في الإتـفـاق أن تكون الحكومة التي يشكلها رئيس الوزراء حكومة كفاءات وطنية غير حزبية وان تجرى الإنتخابات في نهاية الفترة الانتـقـالية في يونيو/ حزيران 2023 وأن تستكمل مؤسسات الحكم الانـتـقـالى مـن مـجـلس تشريعي ومفوضيات للانتخابات والدستور وغيرها. ولـكـن هذا الإتفاق لم يهدأ الشارع الذي اعتبر رئيس الوزراء قد خـان ووضع نـفسه في خـانـة الإنـقـلابـيين. ولـم تـهـدأ الاوضاع السياسية في البلاد حتى أعلن رئيس الوزراء عن عدم قدرته على تشكيل حكومة ولا العمل، فقدم إستقالته.

تفاقم الأوضاع الإقتصادية وتعويم العملة الوطنية

وسط مـتـغيرات سياسية مـتسارعة عـاشـهـا الشارع السوداني، تصدرت الأحـداث الاقـتـصادية المشهد خـلال الـعـام 2021. وبـرزت سلسلـة التحديات الاقتصادية التي أفرزتها سياسة الحكومة الانتقالية في الشأن الاقتصادي, وتـنـفـيـذا لسياسة البنك الدولي وفي فبراير/ شباط 2021 أعلن البنك المركزي السوداني تعويماً جزئياً لـعـمـلـتـه المحـلـيـة أمـام الـعـمـلات الأجنبية, بهدف الوصول إلى استقرار سعـر الصرف, وتـحـويل الموارد مـن الأسواق الموازية إلى الأسواق الرسمية, لـيساوي سعـر الـدولار الـواحـد 450 جنيهاً سودانياً, وكان الدولار يعادل 51 جـنـيـه في الـبـنك المركـزي قـبـل التعويم, إلا انه حتى قبل التعويم السعـر المتـداول حـيـنـهـا في السوق الموازي قد تخطى 51 جنيهاً كثيراً.

يعاني السودان من أزمات متلاحقة بسبب الـتـدهـور المستـمـر في عـمـلـتـه الـوطـنـيـة، وتـوقـف عـمـلـيـة الإنـتـاج، بسبب عدم الإستقرار السياسي. مما أدى إلى تآكل احـتـيـاطـاتـه من الـنـقـد الأجنبي، وتسبب في أزمات مستمرة في شح السلـع الاستراتـيـجـيـة وفي مـقـدمـتـهـا الـقـمـح والـوقـود وغـاز الطبخ، وقد أدت هذه السياسات إلى إرتفاع جنوني في أسعار السلع والمواد الـغـذائـيـة وإرتـفـعـت نسبة الـتـضـخـم ليصل إلى أكثر من 400% كثاني أكبر تضخم في العالم بعد فنزويلا, وعليه فـقـد قـفـز مـتـوسط الأسعـار بـنسبة تقارب 145% في العام 2021 , حيث ارتفعت أسعار اللحوم الى مايقارب 230% بينما ارتفعت اسعار الدقيق 160% وأرتفعت أسعار السكر الى ما يتجاوز 150%, أما الفول وهو الوجبة الشعبية للفقراء في السودان فقد قـفـز الـكـيـلـو الـواحـد إلى ما يـتـجـاوز 400% ليتجاوز 1200 جنيه للكيلو الواحد.

حاولت الحكومة طرح بعض المشاريع المـمـولـة مـن الـبـنك الـدولي مـن أجـل دعـم الأسر الـفـقـيرة عبر بـرنـامج

(ثمرات) ولكن الإجراءات التي قام بها القائد العام للقوات المسلحة في 25 أكتوبر/ تشرين الأول 2021، والتي إعتبرها الغرب إنقلاباً، أوقفت مشروعات الدعم الدولي.

تأثر السودان كثيراً بعدم الإستقرار السياسي وتعطلت العديد من مشروعات التنمية والإستثمارات الأجنبية بعد إجراءات لجنة إزالة التمكين، التي صادرت أملاك وأصول تلك الشركات وجمدت أموالها، وقد قامت عدد من الشركات بفتح بلاغات ضد حكومة السودان لدى محكمة العدل الدولية، مثل شركة بتروناس لعمليات البترول الماليزية، كما احتجت كل من الهند والبحرين لدى مجلس السيادة ضد تلك الإجراءات التي طالت إستثماراتها في السودان.

الحروب الأهلية والنزاع القبلي في دارفور وكردفان

إلى جانب التظاهرات والاحتجاجات وتردي الأوضاع الاقتصادية، عانى السودان خلال 2021 من النزاع القبلي في إقليم دارفور, وبعض مناطق كردفان. ففي 6 ديسمبر/ كانون الأول 2021 سقط 60 قتيلاً وجريح في دارفور منهم 48 قتيلاً خلال اشتباكات قبلية في منطقة" كرينك" بولاية غرب دارفور، بحسب لجنة أطباء السودان المركزية.

كما أعلنت اللجنة ذاتها أن عدد ضحايا الاشتباكات القبلية التي وقعت في إقليم دارفور غربي البلاد، ارتفع إلى 88 قتيلاً على الأقل. كما أعربت المفوضية السامية لحقوق الانسان عن قلقها العميق إزاء زيادة العنف القبلي في دارفور وجنوب كردفان. وقالت المفوضية في جنيف يوم 10 ديسمبر/ كانون الأول 2021 انه منذ شهر سبتمبر/ أيلول قُتل ما لا يقل عن 250 مدنياً , وجُرح 197 , ونزح أكثر من 50 ألفاً بسبب العنف القبلي.

التوترات الحدودية وإنعكاسات الصراع في اثيوبيا على السودان

لم تسلم العلاقات الخارجية السودانية ولا علاقاتها مع دول جوارها من أزمات طالت المشهد السوداني في 2021, ففي نهاية شهر نوفمبر/ تشرين الثاني 2021 أعلن الجيش السوداني عن تصديه لعدوان على الأراضي السودانية, داخل الحدود الشرقية للبلاد, نفذته قوات إثيوبية و"مليشيات الأمهرة" الداعمة لرئيس الوزراء الاثيوبي أبي أحمد, في منطقة شرق "بركة نورين" عند مستوطنة "ماكاوا". وأفاد الجيش السوداني حينها, بوقوع قتلى في صفوفه إثر الاشتباكات المسلحة, ووصلت حصيلة القتلى إلى ضابطين و20 جندي من الجيش السوداني, كما أعلن الجيش السوداني عن مقتل 40 مسلحاً إثيوبياً في المعارك الأخيرة التي دارت في الفشقة.

وقال الفريق عبد الفتاح البرهان قائد الجيش السوداني "إن الفشقة أرض سودانية خالصة". وتعهد البرهان خلال زيارته للفشقة عقب الهجوم بعدم التفريط في أي شبر من أراضي السودان. وأكد "أن السودان ليس له عداء مع إثيوبيا وملتزم بعلاقات حسن الجوار معها".

وفي ديسمبر/ كانون الأول، صرح نائب رئيس مجلس السيادة، الفريق محمد حمدان دقلو "حميدتي"، مطالبا بدعم المجتمع الدولي ومحذرا دول العالم، من مواجهة أزمة لاجئين جديدة، حال فتح السودان الحدود أمام اللاجئين الفارين من الحرب في إثيوبيا. وقال حميدتي، إن "أوروبا وأمريكا قد تواجهان زيادة في عدد اللاجئين، إذا لم تدعما السودان في ظل حكومة حمدوك الجديدة التي ستشكل".

هدأت الأوضاع في السودان نسبيا، بعد أن أكد الفريق عبد الفتاح البرهان قائد الجيش السوداني ورئيس مجلس السيادة، أن الجيش السوداني سيترك الساحة السياسية بعد الانتخابات المقررة في صيف عام 2023, ولكن سفينة الأمنيات السودانية ما زالت لا تجرى بما تشتهى أحلام السودانيين. حيث أسدل الستار على العام 2021 وإستيقظ السودانيون على كابوس سياسي جديد باستقالة رئيس الوزراء عبدالله حمدوك من منصبه، لتدخل البلاد في أزمة سياسية أشد، وسط تجاذبات وانسداد في الافق السياسي، قد يقود البلاد إلى سناريوهات لا يحتملها الوضع السياسي الهش والأمني المعقد في هذا البلد. ■

جمال الدين علي محمد: باحث وإعلامي من السودان.